

دراسة الأساليب الوضعية المتبعة لمكافحة ظاهرة الفقر

-عرض تجارب بعض الدول العربية-

* خالد لجدل، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

** باية خديجة شراقي، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

الملخص

للفقر معاني مختلفة باختلاف الرؤى، منها ما هو مادي و منها ما هو اجتماعي أو ثقافي، ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة تجمع بين أبعادها ما هو موضوعي (كالدخل والملكية والمهنة والوضع الطبقي) وما هو ذاتي (أسلوب الحياة ونمط الإنفاق والاستهلاك وأشكال الوعي والثقافة).

و يعتبر تحليل وفهم الفقر كظاهرة اقتصادية و اجتماعية يعتمد على تحليل كفي لظاهرتين أساسيتين تتعلق الظاهرة الأولى بعملية التفاوت في توزيع الدخل وإعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية وترتبط الظاهرة الثانية بقضية التفاوت الطبقي والتمايز المعيشي، كما أن الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها وتشير التقديرات إلى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الآمن.

Abstract

Poverty in Arabic region refers to the lack of basic human needs faced by certain people in Arabian society. Arabian nations typically fall toward the bottom of any list measuring small size economic activity, such as income per capita or GDP per capita, despite a wealth of natural resources.

The developing states in different status considers when lasting investigation the development targets, so when real share Alfred from the resultant national as indicator for level of the economic growth uses to internationalized big disagreements notices between those collected from the states.

For that the relation between level the poverty and level to misspend environmental she relation alternate, so as what influences this benevolent in level the progress and the growth of the economies and living standard level the individuals in the different states, that deterioration living standard and manner live which lives her poor perceived looted on specificity the environment and on possibilities the development lasting, so the vertebrae not be interested use the suppliers environmental as sources the waters, and the soil and sources.

* aykld.lilya@gmail.com

** kldbay2002@hotmail.fr

مقدمة

رغم التفاوت في تحديد مفهوم الفقر ومعايره إلا أن انخفاض الدخل للفرد أو الأسرة يشكل العمود الفقري لهذا المفهوم وهذه المعايير مع ما يرافق ذلك من ضعف القدرة على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من مسكن ومأكل وملبس ناهيك عن المستلزمات الأخرى الصحية والتعليمية وغيرها، وهذا ما يميز بالتحديد غالبية سكان المنطقة العربية، إذ لا تزال هذه الأخيرة عالقة في شبك الفقر والبطالة والنزاع المسلح وتساهم كل من هذه العوامل في تعزيز الأخرى وتتفاعل مع غيرها من العوامل السلبية التي تؤثر بدورها على المنطقة، وإتباع أساليب الحكم الغير تشاركية وتجزئة الأسواق وضغالة النمو الاقتصادي ويفضي كل ذلك إلى تفاقم الضعف والفقر والبطالة وبشكل خطير على نطاق واسع من الشرائح الاجتماعية.

و من المؤسف غياب أية دلائل ايجابية على أن المخاطر وأوجه عدم الاستقرار والحربان الناجمة عن الأوضاع الراهنة ليس لها نهاية قريبة، كذلك لا يوجد مؤشر للتحسن في قدرة شعوب المنطقة العربية على الحد من الظواهر السلبية ومعالجتها، لذا يتعين على صانعي السياسات والقرارات في المنطقة الاعتراف بالترايط بين مستويات الدخل والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي كلها في سبيل التقليل من حدة الفقر و البطالة.

وتتهم مشكلة الفقر في المجتمعات النامية وبخاصة الدول العربية و تلك التي يلهث نموها الإقتصادى وراء نموها السكاني، وتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة و تداعياتها. كما تتسم دراسات الفقر بوجود مساهمات متنوعة في الاقتصاد متعددة المدخل فإن لم يكن النظر إلى ظاهرة الفقر من زاوية واحدة ومن هنا يشترك في دراسة الفقر كل هذه الفروع من المعرفة ولكن تقتصر هذه الدراسات في معظمها على رصد الظاهرة.

إشكالية الدراسة

شهدت عملية وضع مفهوم الفقر تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة، لأنها من أهم المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتركز الفقر في القدرة على الحصول على الاحتياجات وخاصة التغذوية وليس على السلع المشتراه من السوق ثم تطور مع الزمن حتى أصبح العامل الرئيسي فهو الحرمان من الحقوق وعدم الحصول على الفرص اللازمة لتحقيق شروط الرفاه، ما كان له الأثر السلبي على المنطقة إذ يعتبر آفة اجتماعية خطيرة تعطل كل القدرات على اختلاف أنواعها. و من هنا تنبثق إشكالية الدراسة من خلال التساؤل التالي:

ما هي الأسباب التي أدت إلى استمرار ظاهرة الفقر في المنطقة العربية؟

وما هي الأساليب التي تخفف من حدة هذه الظاهرة وكيفية معالجتها؟

الهدف من الدراسة:

- قياس الفقر في بعض من المنطقة العربية.
- تحديد أساليب علاجية للتخفيف من حدة ظاهرة الفقر في المنطقة العربية.

المنهج العلمي للدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول إلى الأهداف المرجوة وظفنا المنهج الوصفي و التحليلي.

تقسيمات الدراسة

سوف يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية:

المبحث الأول: المفاهيم العامة للفقر والية احتسابه: سنتناول في هذا المبحث مفهوم الفقر ونتعرف على المعايير الثلاثة لقياس

الفقر التي يشيع استخدامها في المنطقة العربية في الوقت الراهن والتي تدل على التغيرات التي شهدتها طريقة فهم الفقر على مر السنين مع الاستعانة بالجداول البيانية الإحصائية حول الموضوع .

المبحث الثاني: خصائص الفقر في بعض بلدان المنطقة العربية: سنتناول في هذا المبحث، خصائص الفقر بالمنطقة من خلال بعض المسوح المتوفرة عن بعض البلدان ثم نستخرج منها معالم الأساسية للفقر بالمنطقة.

المبحث الثالث: عوامل استمرار الفقر وأساليب معالجة: سوف نقوم باستعراض العوامل التي أدت إلى استمرار ظاهرة الفقر وبعض الأساليب للتخفيف منها و معالجتها.

المبحث الأول: المفاهيم العامة للفقر وآلية احتسابه

شهدت عملية وضع مفهوم للفقر على مر السنوات تقدما ملحوظا يدل إلى حد بعيد على التقدم المحرز في الخطاب الاقتصادي، وقد ركزت تلك العملية في البدء بشكل واضح على القدرة على الحصول على الاحتياجات وخاصة التغذية وليس على السلع المشتراه من السوق، ثم تطورت مع السنوات حتى أصبح العامل الرئيسي فيها هو الحرمان من الحقوق وعدم الحصول على الفرص اللازمة لتحقيق شروط الرفاه.

المطلب الأول: مفاهيم الفقر

هناك ثلاثة تعريفات يشيع استخدامها في الوقت الراهن وتدل على التغيرات التي شهدتها طريقة فهم الفقر على مر السنين. فقد عرف الفقر تقليدياً بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، علماً بأن مستوى المعيشة يقاس وفقاً للاحتياجات الاستهلاكية أو الدخل اللازم لتلبيةها، ثم تبدل المنظور لاحقاً، وعرف الفقر من وجهة نظر الاحتياجات الأساسية بأنه الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة لتلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية وهي لا تقتصر على الغذاء فحسب بل تشمل أيضا الحاجة إلى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وغيرها من الخدمات الأساسية التي يتعين على المجتمع المحلي إن يوفرها للحيلولة دون وقوع الناس في شباك الفقر⁽¹⁾. ووفقاً للتعريف الثالث يعتبر الفقر حرماناً من القدرات الأساسية علماً بأن هذه القدرات هي الحريات الأساسية التي يتمتع بها الإنسان ليعيش الحياة التي يحق له إن يجيها.

أما تحول التركيز مع الوقت من المدخل إلى الناتج فيدل على الاعتراف بأن الفقر متعدد الأبعاد بطبعه وقد أسفر تحسن فهم الفقر والاعتراف بتعدد أبعاده عن نتيجتين هامتين:

- 1- اتساع نطاق الاستراتيجيات ومجموعة السياسات المستخدمة لمكافحة الفقر والتخفيف من وطأه المشقات التي يتكبدتها الفقراء.
- 2- الاعتراف على نطاق واسع بأن تلك الاستراتيجيات والسياسات مترابطة وان حجم ناتج الإجراءات المتخذة على مستوى السياسة العامة يفوق مجموع تأثير العناصر المكونة لها.

المطلب الثاني: معايير قياس الفقر

يمكن تصنيف معايير قياس الفقر إلى ثلاثة فئات: المعايير المالية لقياس الفقر، المعايير غير المالية، المعايير المركبة. وسنعرض صورة موضحه من التفصيل عن هذه المعايير الثلاث.

أولاً: **المعايير المالية لقياس الفقر:** تعتمد المعايير المالية أو الاقتصادية لقياس الفقر على تصور لمفهوم الفقر مفاده أن الفقر هو نقص في الدخل أو الاستهلاك، أي الافتقار إلى الدخل أو القدرة الاستهلاكية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية الحالية أو بلوغ حد أدنى من مستوى المعيشة ونقطة الفصل في الدخل أو الاستهلاك، التي يشار إليها عادة كخط الفقر، هي الحد الذي إذا ما أنخفض عنه دخل الأسرة أو الفرد أو مستوى استهلاك أي منهما يصنف في خانة الفقراء. وتثير المعايير المالية لقياس الفقر عدد من المشاكل ، فمفاهيم الحد الأدنى من مستوى المعيشة أو الاحتياجات الأساسية هي مفاهيم ثقافية تتغير مع مرور الزمن لذا ل أتاحت هذه المقاييس إجراء مقارنات سليمة بين المجتمعات المختلفة أو داخل المجتمع نفسه سواء كان ذلك في فترة محددة أو على فترات طويلة.

كما أن تلك المعايير تقتصر على المدخلات وتتجاهل النواتج ، وهي تحمل إهمالاً تاماً مسألة الضعف والتعرض للخطر، ولا تستوعب أوجه الحرمان غير المالية التي ينطوي عليها الفقر مثل الإقصاء الاجتماعي والجريمة وانعدام الأمن.

ثانياً: المعايير غير المالية لقياس الفقر: تركز المعايير غير المالية على الناتج وليس على المدخل، وهي تقيس الفقر وفقاً للأوجه غير الاقتصادية للرفاه، على غرار الصحة والتعليم والبيئة. وتشكل معدلات الالتحاق بالمدارس والوصول إلى المياه المحسنة أمثلة على تلك المؤشرات. ويستعمل مؤشر واحد فحسب إذا كان شاملاً لعدد كبير من الإخفاقات أو الإنجازات في مجالات عديدة، فمعدلات الوفيات مثلاً قد تدل على نوعية الخدمات الصحية وإمكانية الحصول عليها ومستوى المعيشة وتعليم الإناث والوضع التغذوي.

ثالثاً: المعيار المركب لقياس الفقر: يرمي المعيار المركب لقياس الفقر إلى تبيان الإخفاقات في الإمكانيات والفرص، وذلك بدمج عدد من المؤشرات في دليل واحد، ويمكن أن يكون بعض تلك المؤشرات مالياً، وعلى هذا النحو يعبر مقياس الفقر بوضوح عن أبعاد الفقر وترايط عوامله. ويسمح المعيار المركب للبلدان ووكالات التنمية بتحديد أرقام القياس التي تلي أهدافها بالطريقة المثلى، أو تلك التي ترى أنها تبين بوضوح أكبر الظروف الحياتية أو الحرمان البشري القاهر الذي تعاني منه المجتمعات.

المطلب الثاني: الفقر في بعض من المنطقة العربية

أولاً: فقر الدخل: يتضح لدى قياس فقر الدخل أن الفقر مازال يمثل تحدياً جسيماً لصانعي السياسات والقرارات وتشير مسح الأسر بوضوح إلى تفشي الفقر. ففي الفترة من 1999 إلى 2000 بلغت نسبة السكان الذين كانوا يعيشون دون خط الفقر في مصر 16.7 في المائة وأظهر مسح أجري في الأردن في عام 1997 إن هذه النسبة بلغت 11.7 في المائة وفي اليمن أظهر مسح أجري عام 1998 أن نسبة 17.6 في المائة من السكان تعيش تحت خط الفقر الغذائي ونسبة 41.8 في المائة دون خط فقر الاستهلاك أي أنهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية، وفي العراق بين مسح أجراه برنامج الأغذية العالمي في عام 2003 إن نسبة 54 في المائة من الأسر في 16 محافظة من محافظات العراق وعددها 18 تعاني من الفقر وان 11 في المائة منها تعاني من الفقر المدقع (دون خط الفقر) وقدر تقرير الفقر في فلسطين لعام 1998 إن زهاء ربع الأسر (23%) يقع دون خط الفقر، وان نسبة 14 في المائة منها تعاني من فقر مدقع وشدد احد الباحثين على إن معدلات الفقر في فلسطين قد تضاغت منذ انطلاق الانتفاضة في عام 2000.

ويؤكد الخط الدولي للفقر انتشار الفقر على نطاق واسع في مصر واليمن، بيد انه يرسم صورة اقل سوءاً عن الأردن من تلك التي يرسمها عنه الخط الوطني للفقر. وكانت نسبة 43.9 في المائة من سكان مصر في عام 2000 و45.2 في المائة من سكان اليمن في عام 1998 تعيش دون خط فقر دولارين يومياً ولم تكن إلا نسبة 7.4 في المائة من سكان الأردن تعيش دون ذلك الخط في عام 1998. وعندما يستخدم في القياس خط فقر الدولار الواحد يومياً، تنخفض هذه النسب إلى 3.1 في المائة في مصر، و15.7 في المائة في اليمن واقل من 2 في المائة في الأردن، وعليه يرجح إن الخط الدولي الموحد للفقر المحدد بأقل من دولار واحد يومياً ، يقصر في تقدير مدى تفشي الفقر في المنطقة العربية.

ثانياً: مؤشرات الصحة والتعليم: تعطي مختلف المؤشرات غير المالية لقياس الفقر نتائج مضاربة فيما يتعلق بالفقر والحرمان في بعض بلدان المنطقة العربية ، ويبين الجدول (1) إن سكان بلدان المنطقة يتمتعون عموماً على نحو كاف بالحق في البقاء ، ويفوق العمر المتوقع عند الولادة المعدل العالمي في جميع بلدان المنطقة باستثناء اليمن أما معدلات الوفيات دون سن الخامسة، فهي أدنى بكثير من المعدل العالمي في كل البلدان الأعضاء ومعدلات وفيات الرضع أدنى من المعدل العالمي في غالبيتها.

جدول (1) مؤشرات البقاء في بعض البلدان العربية و النامية

الرتبة حسب دليل التنمية البشرية	البلد	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	معدل وفيات الرضع (لكل 1000 ولادة حية)	معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 ولادة حية)	معدل وفيات الأمهات في مرحلة النفاس النسبة المعدلة (لكل 100000 ولادة حية)
	السنة	2005 – 2000	2002	2002	2000
90	الأردن	70.9	27	33	41
49	الإمارات	74.7	8	9	54
40	البحرين	74	13	16	28
106	سوريا	71.9	23	28	160
	العراق	68.8	102	125	250
74	عمان	72.4	11	13	87
102	فلسطين	72.3	23	25	100
47	قطر	72.2	11	16	7
44	الكويت	76.6	9	10	5
80	لبنان	73.5	28	32	150
120	مصر	68.8	35	41	84
77	السعودية	72.1	23	28	23
149	اليمن	60	79	107	570
	البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة	77.5	9	11	
	البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة	67.3	45	61	
	البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة	49.1	104	164	
	البلدان النامية	64.6	61	89	
	العالم	66.9	56	146	

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2004 (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد،

2004)، ص 168-171 من النص الإنجليزي .

وتشير مؤشرات التعليم إلى أن المنطقة مازالت بعيدة عن أن تكون ثرية بالمعرفة فقد بلغت معدلات الإمام بالقراءة والكتابة في عام

2003 نسبة 62.1 في المائة بين الكبار، أي فئة العمر 15 سنة وما فوق و 75% بين الشباب، أي فئة العمر 15-24 سنة⁽²⁾.

ثالثاً: المؤشرات المركبة: تؤكد المعايير المتعددة الأبعاد لقياس الفقر ضرورة إيلاء أهمية كبرى للتخفيف من حدة الفقر والحرمان. فاستعراض ثلاثة من معايير القياس تلك - دليل الفقر البشري ودليل التنمية البشرية ودليل التنمية الإنسانية العربية - يفضي إلى استنتاجات مقلقة بشأن حالة الفقر أو مستوى الإنجازات الاجتماعية في المنطقة.

حيث انتقد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 اعتماد دليل التنمية البشرية كمعيار لقياس التنمية البشرية فحسب بل يجعل ذلك المفهوم يقتصر على تنمية الموارد البشرية ليس إلا. واقترح التقرير معيار آخر للقياس يغطي ما سماه أوجه القصور الأساسية الثلاثة في المنطقة العربية وهي:

- قصور الحرية.
- قصور تمكين المرأة.
- قصور القدرات والمعرفة البشرية نسبة إلى الدخل.

المبحث الثاني: خصائص الفقر بعض البلدان العربية

يعد الفقر والجوع من اشد الآفات الاجتماعية والاقتصادية فتكاً بشرائح الناس المختلفة وإذا كانت معانات الكبار في عدم القدرة على أداء أعمالهم وأنشطتهم بقدرة وكفاءة فإن ما يفضي إليه الجوع والفقر من الآم والمتاعب، يعد من أبرز أثاره السلبية بما يؤول إليه حالهم من أمراض سوء التغذية كالتقزم والهزال ولا غرابة أن يتصدر القضاء على الفقر والجوع الأهداف الإنمائية للألفية التي تبناها مؤتمر القمة العالمي عام 2000.

المطلب الأول: صور الفقر في بعض البلدان العربية

ينبغي أن تقوم السياسات والاستراتيجيات المفيدة والفعالة التي ترمي إلى التخفيف من حدة الفقر في أي منطقة أو بلد كان على فهم جيد للفقراء، فمن المؤسف أن الفقر لا يرصد كما ينبغي في بعض بلدان المنطقة العربية ولذا لا يمكن رسم صورة حقيقية عن خصائص الفقراء في المنطقة، ورغم ذلك سوف يتم استعراض صور الفقر في بعض بلدان المنطقة العربية.

أولاً: صورة الفقر في العراق: أجرى برنامج الغذاء العالمي في عام 2003 مسحاً للأمن الغذائي في العراق شمل 16 محافظة من مجموع المحافظات وعددها 18. وتشير النتائج المتعلقة بتلك المحافظات إلى:

(أ) تعاني نسبة 11% من الأسر من الفقر و 43% من الفقر وتنتمي نسبة 44% إلى الطبقة المتوسطة و 2% إلى الطبقة الميسورة. وتشير هذه الأرقام إلى أن نسبة 54% من مجموع الأسر كلها تقع دون خط الفقر.

(ب) الفقر ظاهر ريفية إلى حد بعيد إذ يشكل أرباب الأسر القانطين في الريف نسبة 55.8% من أرباب الأسر المعوزين، و 48.6% من الفقراء و 39.5% من أبناء الطبقة المتوسطة و 38.2% من أبناء الطبقة الميسورة. وفي المناطق الريفية لا يمتلك الفقراء المعوزون إلا أصولاً محدودة بما فيها الأرض. ويسهم ضعف الاقتصاد وقلة فرص العمل وشبه غياب نظام القروض أو خدمات التأمين في مشاكل على صعيد الوصول إلى الغذاء، ما يسفر عن مستويات مرتفعة نسبياً من انعدام الأمن الغذائي.

(ج) لا شك في أن التفاوت صارخ في معدلات انتشار الفقر بين المناطق فمنطقة نينوى تسجل أعلى معدلات الفقر المدقع 23% أي زهاء ضعف المعدل الوطني تليها ذي قار 17% وكربلاء 16%.

(د) ترتفع نسبة الفقر في العراق بين النساء، فنسبة 28% من الأسر التي ترأسها امرأة تعاني من الفقر المدقع، بينما ينخفض هذا الرقم بأكثر من النصف 13.4% في الأسر التي يرأسها رجل.

(هـ) معدلات البطالة مرتفعة عموماً في العراق وتتفاقم خطورة هذه المشكلة في الأسر المعوزة ويعاني زهاء 50% من الكبار في الأسر المعوزة (16-60 سنة) من البطالة و 80% منهم من النساء.

(و) تشكل الأمية إحدى الخصائص الرئيسية للمعوزين والفقراء ويعاني من الأمية 40% من الكبار في الأسر المعوزة و 30% من الكبار في الأسر الفقيرة .

(ز) يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالتعليم، فالأسر التي لم تحصل إلا على التعليم الابتدائي كمستوى أقصى تشكل نسبة 82.2% من الأسر المعوزة و 72.8% من الأسر الفقيرة و 62.1% من الأسر في الطبقة المتوسطة الدخل و 60.8% من الأسر الميسورة .

(ح) تعاني نسبة 36% من جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السنة والخمسة سنوات والذين يعيشون في أسر معوزة من سوء التغذية المزمنة، بينما يبلغ المعدل الوطني للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن وينتمون إلى فئة العمر هذه 27.6%⁽³⁾.

ثانياً: صورة الفقر في فلسطين: جاء الحد من الفقر المدقع والجوع في مستهل الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة ومع ذلك وفيما نصل إلى منتصف الطريق بيع عام 2000 الذي تم الاتفاق على هذه الأهداف وعام 2015 الذي تفترض أن يتم تحقيقها بحلوله ، نجد أن عدد الفلسطينيين الذين يقعون في قبضة الفقر في تزايد مستمر وأن فقرهم يصبح أعمق حيث يعيش القسم الأغلب من الفلسطينيين بواقع 58% تحت خط الفقر ويعيش حوالي نصف هؤلاء في فقر مدقع والفقر المدقع يشير إلى الأسرة المكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال والتي تعيش على 1000 شيكل 250.6 دولار أمريكي في الشهر أو أقل أي ما يقرب من 1.38 دولار أمريكي في اليوم للفرد الواحد وتعني أن تبلغ نسبة الفقر 58% أن حوالي 2182000 من بين 3762000 فلسطينياً في أرضهم يعيشون في فقر ويعيش حوالي 1128600 من ضمنهم في فقر مدقع⁽⁴⁾.

تعيش حوالي 70% من الأسر في غزة تحت خط الفقر فيما تعيش 56% من الأسر في الضفة الغربية و 19% من الأسر في القدس تحت خط الفقر ، كما يعيش حوالي 42% من الأسر في قطاع غزة في فقر مدقع وهذه النسبة أعلى بكثير من عشر مرات من مثيلتها في شرقي القدس حيث تبلغ 4% أما في الضفة الغربية فنسبة الأسر التي تعيش في فقر مدقع تبلغ 26% وإذا نظرنا إلى مدى تفاوت معدل الفقر بين منطقة وأخرى في الضفة الغربية نجد أن معدل الفقر أعلى بقليل في الشمال بواقع 59% مما هو في الجنوب بواقع 56% ويأتي أقل معدل للفقر في وسط الضفة الغربية سواء باحتساب شرقي القدس أو باستثنائها.

ويبين الجدول رقم (2) مستوى الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المحافظات الستة عشر⁽⁵⁾.

جدول رقم (2) مستوى الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المحافظات الستة عشر

مستوى الفقر				
المجموع	فوق خط الفقر	تحت خط الفقر	حالة الفقر الشديد	
				الضفة الغربية
%100	%46	%31	%23	نابلس
%100	%38	%36	%26	جنين
%100	%27	%39	%34	سلفيت
%100	%40	%29	%31	طولكرم
%100	%39	%30	%31	قلقيلية
%100	%37	%27	%36	طوباس
%100	%41	%31	%28	الخليل
%100	%50	%26	%24	بيت لحم
%100	%53	%28	%19	رام الله
%100	%50	%23	%27	أريحا
%100	%81	%15	%4	القدس
				قطاع غزة
%100	%35	%28	%37	مدينة غزة
%100	%27	%27	%46	شمال غزة
%100	%30	%26	%44	رفح
%100	%25	%29	%46	خان يونس
%100	%29	%27	%44	دير البلح
%100	%42	%28	%30	المجموع

المصدر: الأمم المتحدة UNDP، شؤون التنمية، الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة، العدد الأول، 2007، ص2

ثالثاً: صورة الفقر في مصر: أكد تقرير التنمية البشرية عن مصر عام 2008 الذي صدر في 13-5-2008 أن هناك تحسناً مضطرباً في مقياس التنمية البشرية في مصر منذ عام 1995؛ حيث جاء ترتيبها في المركز الـ112 بين 177 دولة عام 2005 نتيجة لارتفاع المؤشر العام للتعليم والنتائج الإجمالية المحلي، إلا أنه قال إن تطور مؤشرات التنمية البشرية لم تظهر تقدماً متساوياً في كل المحافظات، وتوقع فشل 11 محافظة من 28 على الأقل في تحقيق هدف تخفيض نسبة الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً.

وركز التقرير، الذي أطلق بالتعاون بين معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقاهرة، في نسخته الجديدة لعام 2008، على قضايا الفقر والفقراء؛ إذ أشار إلى انخفاض عدد المواطنين الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم من 8.2% عام 1990 إلى 3.4% عامي 2004 و2005.

وأكد الجهاز أن قيمة متوسط خط الفقر السنوي في مصر خلال عام 2006 بلغت 1992 جنيهاً، مع الأخذ في الاعتبار التفاوت في أسعار الاحتياجات الأساسية من الأقاليم المختلفة. أن الجهاز استخدم ثلاثة مؤشرات في تقدير مستوى المعيشة في أصغر

وحدة إدارية هي نسبة الفقراء واتساع فجوة الفقر وحدته وتحديد متوسط الاستهلاك السنوي للشياخة من السلع الأساسية، وكذلك قياس عدالة توزيع الدخل ونسبة استهلاك أغني 10% من الأسر المعيشية إلى أفقر 10% داخل الوحدة الإدارية.

رابعاً: صورة الفقر في الأردن: امتاز الأردن باهتمامه الرسمي بظاهرة الفقر وقيام الحكومة بإعداد مسح مختلفة ودراسات متعددة حول هذه الظاهرة وجوانبها الاقتصادية والاجتماعية سواء من قبل المؤسسات الرسمية ذاتها أو من خلال التعاون مع المنظمات الدولية وفي ضوء ظاهرة الفقر فقد أصدرت مديرية الإحصاءات العامة الأردنية مؤشرات عن الفقر في المملكة بصورة عامة وحسب المحافظات نظرحها بالجدول أدناه وللفترة 2003-2005.

ويبين الجدول رقم (3) خط الفقر المطلق بالنسبة للفرد في المملكة الأردنية وحسب المحافظات.

جدول رقم (3) خط الفقر المطلق: دينار للفرد بالسنة للمملكة الأردنية الهاشمية وحسب المحافظات

المحافظات	نسبة الفقر 2003	* خط الفقر المطلق 2003	نسبة الفقر 2005	* خط الفقر المطلق 2005
المملكة عامة	14.2	392	14.7	504
العاصمة	9.2	419	n/a	n/a
البلقاء	17.8	365	n/a	n/a
الزرقاء	22.3	388	n/a	n/a
مأدبا	10.7	377	n/a	n/a
أربد	13.8	375	n/a	n/a
المفرق	25.4	360	n/a	n/a
جرش	18.4	373	n/a	n/a
عجلون	9.7	360	n/a	n/a
الكرك	12.2	364	n/a	n/a
الطفيلية	10.6	363	n/a	n/a
معان	24.1	364	n/a	n/a
العقبة	15.2	375	n/a	n/a

المصدر: الإحصاءات العامة، مؤشرات المملكة، الأردن، 2006، ص 111.

خامساً: صورة الفقر في اليمن

بعد أن كانت تدعي العربية السعيدة، أرض الازدهار والسعادة، أصبح اليمن هو الأكثر فقراً بين دول المجموعة العربية. بهذه الكلمات بدأ أحدث تقرير لتقييم الفقر في اليمن، ربما ليوقع أكبر الأثر من التحول الذي طرأ على اليمن وما آل إليه حاله حديثاً مقارنة بما كان عليه قديماً أرض الجنتين، وربما ليوضح حقيقة ظاهرة الفقر في اليمن والذي يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية فيها.

التقرير الذي أعده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء اليمني، أظهر أن الفقر أعمق وأكثر شدة في اليمن مما هو في دول مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالرغم من تناقص مستوى الفقر أخيراً.. وأكد تقرير تقييم الفقر

المستند علي بيانات مسح ميزانية الأسرة اليمينية 2005-2006 انخفاض الفقر في اليمن، حيث تناقصت نسبة الفقراء من 40.1% عام 1998 إلى 34.8% عام 2005-2006، وشمل النقص كلا من مناطق الريف والحضر. ومع ذلك وبسبب استمرار معدل النمو السكاني المرتفع فإن عدد الفقراء ظل ثابتا عند ما يقارب سبعة ملايين نسمة منذ سبع سنوات تقريبا. وأشار التقرير الذي حصلت عليه الأهرام العربي إلي أن الناتج المحلي الحقيقي في اليمن قد نما بنسبة تقارب 2.1% في المتوسط خلال كل عام من أعوام الفترة 1998-2006 أي ما بين فترتي تنفيذ مسح ميزانية الأسرة، بينما تناقص الفقر بحسب عدد الفقراء بمعدل يساوي تقريبا 2% سنويا. وبين التقرير أن مستوى تناقص الفقر يظل متواضعا إذا ما قورن بأهداف التنمية للألفية والتي تبنتها الحكومة اليمنية، وأن تحقيق أول أهداف الألفية والمتمثل في تخفيض عدد الفقراء إلي النصف يتطلب رفع معدل النمو السنوي في استهلاك الفرد والمقدر بـ 1% خلال السنوات السبع الماضية إلي أربعة أضعاف هذا الرقم.. وأوضح التقرير أن الرقم القياسي لفجوة الفقر 8.9% يعني عجزا فرديا شهريا بسبب الفقر بمقدار 497 ريالاً يمينياً. وفي المتوسط يتوجب بحسب التقرير أن يحصل الفرد الفقير علي 1431 ريالاً يمينياً شهرياً لإخراجه من حالة الفقر، وهو رقم يمثل ثلث متوسط الإنفاق عند الفقراء. كما أن استهداف الفقراء بشكل دقيق إلي درجة الكمال فيما لو أتيح كان سيكلف الدولة 124.4 مليار ريال يمني سنويا وهو رقم يمثل حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي ملء الفجوة بين الإنفاق الفعلي للأسر الفقيرة وخط الفقر بهدف إخراج الجميع من حالة الفقر. وتابع التقرير أن الرقم القياسي لشدة الفقر وهو مؤشر يعطي وزنا أكبر لفجوات الفقر للأسر الأكثر فقرا يعتبر مرتفعا عند 3.3% بمعايير دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتبلغ فجوة فقر الغذاء في المتوسط 2100 ريال يمني للفقراء غذائياً، حيث يطبق برنامج التحويلات المالية (صندوق الرعاية الاجتماعية) حالياً حداً أعلى للمدفوعات الشهرية يبلغ 2000 ريال يمني للأسرة الواحدة وليس للفرد... في حين أن انخفاض الفقر في الريف ليس متنسقا مع التغيير في خطوط الفقر، ففي ريف اليمن تناقصت نسبة الفقراء من 42.4% في عام 1998 إلى 40.1% في عام 2005-2006، وبالرغم من ذلك ويعكس المناطق الحضرية فإن هذا التناقص لا يتسق مع التعريفات البديلة لخط الفقر، وإذا تم استخدام خطوط بديلة للفقر أعلى قليلاً بنسبة 12% تقريبا، فإن نسبة الفقراء في الأرياف ستكون قد ارتفعت ما بين عامي 1998 و 2005-2006، ويصبح تناقص الفقر مقاساً بفجوة الفقر وشدة الفقر معكوساً أيضاً عند تطبيق خطوط فقر أعلى قليلاً، ومع ذلك فإن التغييرات في الفقر علي مستوى المناطق تصبح منطقية، ففي ثلاث مناطق من المناطق الريفية السبع التي تضم 40% من فقراء اليمن 'الشمال الأوسط والجنوب الأوسط والشرق' ساءت الحالة من حيث تزايد الفقر بشكل واضح بنسبة تتراوح بين 10-15% وتضم هذه المناطق الثلاث 12 محافظة من المحافظات الـ 21 في اليمن، ففي الشمال الأوسط محافظات صنعاء وصعدة ومأرب والجوف وعمران وريمه، وفي الجنوب الأوسط محافظات البيضاء ولحج وأبين والضالع، وفي الشرق محافظات شبوة وحضرموت والمهرة.. وخلص التقرير إلي أن نسبة الفقر تراوحت علي مستوى المحافظات اليمينية بين 5.4% و 71% خلال الفترة 2005/2006، وسجل أعلى مستويات الفقر في ريف محافظة عمران حيث يعتبر 71% من السكان فقراء، تليها محافظتنا شبوة والبيضاء حيث يعتبر 60% من السكان فقراء، بينما سجل أكثر انخفاضاً لمستوي الفقر في محافظتي المهرة وأمانة العاصمة. وظل ترتيب المحافظات بالنسبة لمقاييس الفقر الأخرى بدون تغيير. وبسبب تناقص الفقر بمعدلات أسرع في مناطق الحضر، فإن التباين علي مستوى المناطق في مستوى الفقر قد أصبح أكثر وضوحاً في 2005/2006 مما كان عليه في 1998⁽⁶⁾.

سادساً: صورة الفقر في سوريا

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة دراسة تحليلية شاملة عن الاقتصاد والفقر في سورية، غطت الفترة ما بين 1996 و 2004 وتعد هذه الدراسة، الأولى من نوعها، ثمرة مجهود مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجمهورية العربية السورية، ممثلة بمهينة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء. وهي تبين أن نسبة الفقر في سورية تصل إلى 11.4 في المائة استناداً إلى خط الفقر الأدنى. وتزداد هذه النسبة لتصل إلى 30.1 في المائة من عدد السكان عندما يتم استخدام خط الفقر الأعلى حيث يمثلون 5.3 ملايين شخص⁷. لقد غابت الشفافية عن طريقة التعاطي الحكومي مع مسألة الفقر، وسيؤدي ذلك بالتأكيد إلى انعكاسات سلبية كبيرة، لأن

خطة تنمية تعيب عنها التحديات الماثلة ستكون فاشلة من حيث النتائج. وإن معدلات النمو الموضوعة هدفاً لا يمكن أن تسهم في تحقيق المطلوب، لأن (اللعب) بالأرقام مسألة يستخدمها البعض بسهولة، ما يخلق واقعاً أكثر مأسوية ويعزز اتجاهات (تفشيل) الخطط. لأن ما بين 7.7% و 11.4% من جهة و 30% من جهة ثانية وهي نسبة الفقر في سوريا، مسافة تحتاج إلى إجراءات مختلفة تماماً. فهل من وضع النسبتين الأولى والثانية كان يهدف إلى تلميع الواقع بينما من وضع النسبة الأخيرة أراد الوقوف عليه. 30% من سكان سوريا.. فقراء! ثمة تقارير تفيد أن 30 بالمائة من سكان سوريا فقراء، وأن حوالي مليوني مواطن سوري لم يتمكنوا في عامي 2003 و 2004 من الحصول على حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغيرها، ونوّه التقرير إلى أن كافة المناطق السورية شهدت في الفترة من 1996 إلى 2004 زيادة طفيفة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الإنفاق بمعدل نمو سنوي قدره 1.9%، إلا أن هناك اختلافات جوهرية في نصيب الفرد من الإنفاق على المستوى شبه القومي، إذ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المناطق الجنوبية في سوريا ليصل إلى أربعة آلاف و 110 ليرة سورية (حوالي 82 دولاراً)، بمعدل نمو سنوي يصل إلى 2.1%. وسجلت محافظات الوسط أعلى معدلات للنمو بين الأقاليم الأربعة 3.9% سنوياً، بينما سجلت المحافظات الساحلية المرتبة الثانية من حيث نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في سوريا، الذي بلغ أربعة آلاف و 23 ليرة سورية شهرياً (حوالي 80 دولاراً)، إلا أن معدل نموه السنوي بلغ 0.56% كحد أدنى.

وباستخدام خط الفقر الأدنى وجد أن 38.8% فقط من الفقراء يعيشون في المناطق الحضرية التي تضم 50 بالمائة من السكان، علماً أن عدد سكان سوريا يبلغ نحو 18 مليون نسمة. وبالمقارنة/ يعيش 8.1% من الفقراء في سوريا، في محافظات الإقليم الشمالي الشرقي فقط، والذي يضم 44.8% من السكان⁽⁸⁾.

المبحث الثالث: عوامل استمرار الفقر وأساليب معالجتها في المنطقة العربية

يعتبر استمرار الدعم ضرورة حتمية في الحاضر والمستقبل القريب، إذ يؤدي إغائه إلى أعباء اقتصادية واجتماعية فادحة لا يجب حالياً استبدال دعم الأسعار ببديل نقدي لأن الفئة الوحيدة المتاح معرفة دخولها بدرجة معقولة من الدقة هي فئة المشتغلين بالحكومة، أما الفئات التي تشمل العاطلين والعاملين في القطاع الخاص والعمالة غير المنظمة يصعب تقدير وصول الدعم النقدي لهم لغياب منظومة المعلومات المناسبة.

المطلب الأول: إستراتيجية الحد من الفقر في المدى القصير

يُعتبر الفقر تقليدياً قضاء وقدر، وهو من طبيعة الأشياء، فالرزق على الله، يعطيه من يشاء، متى شاء. لذلك لا أحد يستغرب وجود الفقر في مجتمع ما لأنه موجود في جميع المجتمعات، وكأما هو من خصائص كل مجتمع، إلا أن الفرق يبقى في درجة الفقر ونسبة الفقراء في المجتمع. ويمكن أن نتبين أسباباً داخلية و خارجية.

أولاً: الأسباب الداخلية: من أهم الأسباب الداخلية طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما، فالنظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان إلى عدالة تحميهِ من الظلم والتعسف. ويستفحل الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل اقتصادي يتمثل في انفراد الحكم وأذياله بالثروة بالطرق غير المشروعة نتيجة استئراء الفساد والمحسوبية، فيتعاقد الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي، وهي من الحالات التي تتسبب في اتساع رقعة الفقر حتى عندما يكون البلد زاخراً بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عدة بلدان إفريقية أو في دول أمريكا اللاتينية، هذا فضلاً عن الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن.

ثانياً: الأسباب الخارجية: الأسباب الخارجية متعددة، وهي أعقد وأخفى أحياناً. من أكثرها ظهوراً الاحتلال الأجنبي كما حدث في الغزو الأمريكي للعراق أخيراً وبعد حصار دام أكثر من عقد من الزمن تسبب في تفجير شعب بأكمله رغم ثرواته النفطية. ويتعقد الأمر

كثيراً إذا كان الاحتلال استيطانياً كما في فلسطين حيث تندهور حالة الشعب الفلسطيني يوماً بعد يوم وتتسع فيه رقعة الفقر نتيجة إرهاب الدولة الصهيونية وتدميرها المتواصل للبنية التحتية وهدم المنازل وتجرير الأراضي الفلاحية فتتحول مئات العائلات إلى حالة الفقر المدقع.

المطلب الثاني: إستراتيجية الحد من الفقر في المدى الطويل

و تعنى هذه الإستراتيجية بإعادة صياغة السياسات العامة للدولة في عدة محاور رئيسية:

- القناعة والالتزام السياسي والحكومي بأن التنمية البشرية هي وحدها القدرة علي أن تحدث النمو الاقتصادي تترجم في صورة إعادة توزيع الاستثمارات لتحقيق التنمية البشرية.
- تطبيق اللامركزية الكامل في السلطة واتخاذ القرار وإعطاء الدور الرئيسي للمشاركة في تحديد أهمية المشروعات لأفراد كل مجتمع محلي من خلال مؤسسات مجتمعية تتمتع بالحرية والديمقراطية.
- توزيع حصص صغيرة من المواد الغذائية الضرورية على المشاركين في دروس محو الأمية، لمساعدتهم في التغلب على نفقات الطعام، وتخفيفهم على الانتظام في حضور الدروس⁽⁹⁾.
- قصر دور المفكرين والمتخصصين في التنمية في عرض مسارات التنمية والمساهمة في دقة التشخيص لأنواع وأبعاد وحجم المشكلات.
- لا تتحقق التنمية "المتواصلة" القدرة علي البقاء المرتكزة علي التنمية البشرية إلا ببناء تكنولوجيات محلية تتسم بأنها كثيفة العمل، كفاء في استخدام الطاقة، منخفضة التكاليف غير ملوثة للبيئة وتؤدي لرفع إنتاجية عناصر الإنتاج المحدودة وتحافظ علي الموارد الطبيعية .
- تعديل أساليب إدارة الميزانيات الحكومية والإنفاق العام، مع إعادة جدولة الإنفاق العام لإحداث توازن بين المناطق الفقيرة (وأغلبها ريفية) والمناطق المرتفعة الدخل (أغلبها المدن الكبرى والعواصم).
- تكافل الدول العربية في وضع نظام إقليمي للمعلومات يهدف لإجراء بحوث ميزانية الأسرة كل خمس سنوات في كل الدول العربية، وإتباع منظومة معلومات الرقم القومي الدال علي الفئة الاقتصادية الديموغرافية للسكان لتحديد الفئات المستهدفة بالدعم باعتباره المحك لنجاح أي سياسة تهدف للحد من الفقر⁽¹⁰⁾.

خاتمة

النتائج و التوصيات

إن مكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة يجب أن يتم من خلال الحكومات والمؤسسات الخاصة وكذلك من خلال المنظمات غير الحكومية و المنظمات الدولية والإقليمية وكما يلي:

أولاً: النتائج

1. **دور الحكومات:** ينبغي على الحكومات أن تنشئ إطاراً وبيئة تمكينية يصلحان لتوليد العمالة وتقليص الفقر من خلال استخدام التكنولوجيا لان النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتج حصراً من إصلاحات هيكلية سوقية التوجه كالمخصصة ورفع الضوابط التنظيمية.
2. **دور المؤسسات الخاصة:** لا بد للبلدان العربية أن تشرك القطاع الخاص في كافة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا السياق يجب تصميم سياسات غايتها تعزيز العلاقات بين الحكومات والمؤسسات الخاصة وبين مختلف الأطراف الفاعلة ضمن القطاع الخاص. ويجب أيضا تنفيذ هذه السياسات من خلال اطر تشريعية توفر حوافر وتخفيضات ضريبية.
3. **دور المنظمات غير الحكومية:** تؤدي المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى دوراً حاسماً ومنتامياً في دعم أهداف المبادرات الوطنية الرامية إلى توفير فرص العمل وتقليص الفقر، ويشمل هذا الدور إدكاء الوعي بمنافع التكنولوجيا الجديدة وإيصال التكنولوجيا الجديدة إلى القواعد الشعبية وتسهيل استحداث أنشطة مجتمعية كربط الحرفيين والمزارعين المحليين بالمصدرين والأسواق

الخارجية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفتح فرص العمل عن بعد للنساء من خلال إنشاء مراكز أهلية متعددة الأغراض للمعلومات والاتصالات وإنشاء مراكز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشجع تعلم الحاسبات وتحفز التجارة وتفتح فرص العمل والشروع في أنشطة تروج تطبيق التكنولوجيات الجديدة في قطاعات تقليدية كالزراعة والحرف واليدوية والنسيج.

4. دور المنظمات الدولية والإقليمية: يجب أن تؤمن المنظمات الدولية والإقليمية منتدى لوضع الخطط والمعايير وبرامج الرصد ولتقاسم الخبرات بين البلدان وعلاوة على ذلك يمكن لهذه المنظمات أن تساعد في صياغة السياسات الوطنية وتنسيق البحوث وتشجيع اتخاذ المبادرات الخاصة ذات الإبعاد الإقليمية والدولية.

ثانيا: التوصيات: و نلخص الحلول المقترحة تجاه الفقر في ما يلي:

1. تبني سياسات مالية أكثر توسعا.
2. التركيز على الاستثمار.
3. اعتماد سياسات نقدية أكثر مرونة.
4. تتوجه الخدمات الاجتماعية والاستثمار العام للمناطق العشوائية ومناطق الحضر.
5. التأكيد على أهمية النهوض بالمدخرات المحلية والاستثمار.
6. خلق فرص عمل كافية هو أهم التحديات.
7. التركيز على النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، و أخرى كبيرة، ذات أهمية إستراتيجية.
8. التأكيد على الحاجة إلى زيادة فاعلية الإنفاق العام.
9. وزيادة فرص تكوين رأس المال للفقراء.
10. دعم مكافحة الأمية بين الفقراء.
11. تشجيع الفتيات على الالتحاق بالمدرسة والبقاء فيها من أهم الأهداف التنموية.
12. التوجه بإعادة تخصيص إنفاق الصحة العامة نحو برامج الرعاية الوقائية، ومد التغطية التأمينية، بجانب جهود الإصلاح، وإعادة النظر في خطط التأمين الصحي للأرامل والأطفال.

قائمة بالمراجع

- (1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، 1997، ص15.
- (2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الثالث، 2003، ص43-46.
- (3) برنامج الغذاء العالمي، مسح الأمن الغذائي، العراق، 2003، ص 27-33.
- (4) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، 2005، ص3.
- (5) الأمم المتحدة UNDP، شؤون التنمية، الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة، العدد الأول، 2007، ص2.
- (6) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء اليمني، الفقر في اليمن، 2006، ص22.
- (7) عبد الهادي السويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، مصر، 2007، ص126.
- (8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون هيئة التخطيط السورية، دراسة نسبة الفقر في سوريا، للفترة 1996-2004، ص22-23.
- (9) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، نسبة الفقر في سوريا، 2004، ص8.